

بجدة

أزمة العرش والغاء النظام الملكي في إيطاليا ١٩٤٦

إعداد

أ/ صفاء بدر مسعود هارون

باحثة دكتوراه _ قسم التاريخ _ كلية الآداب _ جامعة المنيا

أزمة العرش والغاء النظام الملكي في إيطاليا ١٩٤٦

أ/ صفاء بدر مسعود هارون

باحثة دكتوراه _ قسم التاريخ _ كلية الآداب _ جامعة المنيا

الملخص:

يتناول البحث أزمة العرش والغاء النظام الملكي في إيطاليا ١٩٤٦، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت العديد من التغيرات في السياسة الداخلية والخارجية لإيطاليا ، وكان من أهمها هو تغيير النظام المؤسسي لإيطاليا وهو تغيير نظام الحكم من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وذلك من خلال إجراء إستفتاء شعبي لتحديد نظام الحكم في الدولة في تلك الفترة ، ونتيجة لذلك تم تغيير نظام الحكم وتحولت إيطاليا من النظام الملكي للنظام الجمهوري في ٢ يونيو ١٩٤٦.

الكلمات المفتاحية : إيطاليا - النظام الملكي - النظام الجمهوري - دي جاسبري - الملك

فيكتور - الاستفتاء

Abstract:

The research deals with the throne crisis and the abolition of the monarchy in Italy in 1946. After the end of World War II, many changes took place in Italy's domestic and foreign policy, the most important of which was the change in Italy's institutional system, which is the change of the system of government from the monarchy to the republican system, through holding a popular referendum to determine the system of government in the country during that period. As a result, the system of government was changed and Italy transformed from the monarchy to the republican system on June 2, 1946.

Keywords: Italy - Monarchy - Republican System - De Gasperi - King Victor - Referendum

كانت حكومة دي جاسبري الأولى المهد الاول لانبثاق ما يعرف ب " حكومة الوحدة الوطنية" التي باتت ملامحها واضحة في المراحل الأخيرة من الحرب ، إذ تمكن دي جاسبري من خلال حث أعضاء حكومته للشعور بالحس الوطني من أجل القضاء على الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي كانت تهدد حكومته ، إذ أكسبته هذه السياسة ثقة الشعب الإيطالي ، وثقة دول الحلفاء ، لأنه حاول من خلال هذه السياسة إعادة إيطاليا لمكانتها الدولية السابقة ، وأن استغرق ذلك وقتاً ليس باليسير وبذل جهوداً كبيرة^(١) .

بالإضافة إلى ذلك عمل دي جاسبري على مواجهة العديد من المشاكل التي كانت تتعلق بجعل حكومة ديمقراطية نابعة عن رغبة الشعب بتمثيله من خلال إجراء انتخابات حرة ديمقراطية تمثل الشعب الإيطالي ومن أهم المشاكل الداخلية التي أثارت الأوضاع كانت متعلقة بترتيب النظام المؤسسي في إيطاليا، وكانت هذه الفكرة تعود إلى ٢٥ من يونيو ١٩٤٤ عندما أصدرت اللجنة العليا للحلفاء المرسوم القانوني المرقم ١٥١ والذي ينص على تشكيل جمعية تأسيسية في إيطاليا، ثم أصدرت لجنة الشؤون المدنية التابعة لمجلس الحلفاء في ٢٧ من نوفمبر ١٩٤٤ قرار ٣٥١ ، واقتصر دور الجمعية التأسيسية على مهمة واحدة، وذلك طبقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٠٠ ، المرسوم رقم ١٥١ الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٤٤ والذي يسند إلى الجمعية التأسيسية مهمة وضع الدستور الجديد دون إسناد أي اختصاصات أخرى^(٢) .

وكان يحمل وجهات النظر الخاصة بالشعب الإيطالي حيث؛ قامت هذه اللجنة بمناقشة الخطط المتنوعة الخاصة بقرار الشعب الإيطالي حول شكل حكومتهم ، ومن الجدير بالذكر أن هذه المناقشات تمت دون الرجوع للأحزاب الإيطالية أو التصريحات الحكومية في إيطاليا، ولم تفضل لجنة الشعب إجراء استفتاء في وقت واحد مع إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية^(٣) .

وجاء قرار لجنة الشئون المدنية نتيجة الدراسة والنقاش الذي قامت به اللجنة المشتركة الخاصة بالشعب الإيطالي ، لكنها لم تعرض على المسؤولين عن القرار السياسي في الحكومة الإيطالية ، لذلك كانت هناك صعوبات في تنفيذ هذه المسألة لأنها نشأت من عدم توافق مع السياسة المتبعة تجاه الحكومة الإيطالية والأحزاب الممثلة في هذه الحكومة^(٤).

في ٧ من ديسمبر ١٩٤٤ عرضت هذه المسألة على المجلس الاستشاري في إيطاليا ، ورأت أن الشعب الإيطالي غير ملزم بشأن المسألة المؤسسية ، وأن إجراء استفتاء صحيح سيكون أكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية من الجمعية التأسيسية^(٥) .

إلا أن بعض قيادات الأحزاب السياسية مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب العمل والجمهوري في إيطاليا وبعض الفئات الاجتماعية عارضت فكرة إجراء إنتخابات حرة ، وفضلت الموافقة على إنشاء نظام مؤسسي جديد وفق ما جاء في مرسوم القانون الذي أصدرته اللجنة القانونية الفرعية وكذلك وفق ما رأته الدول التي حضرت الإجتماع في يالطا^(٦) .

أدت هذه القضية إلى أرباك الوضع الداخلي في إيطاليا إذ لم توافق أغلب الشخصيات السياسية بما فيهم الملك فيكتور عمانويل وبونومي ودي جاسبري على إعادة ترتيب النظام المؤسسي ، ففيما يخص الملك فيكتور كان يرى أن قيام هذه الخطوة سيهدد النظام الملكي في إيطاليا وسيسير بخطي متسارعة نحو النظام الجمهوري ، ولا سيما أن تولياتي وهو من أبرز الشخصيات التي دعت إلى تطبيق إعادة ترتيب النظام المؤسسي قد اقترح بأن يكون هناك ثلاثة أوصياء على العرش الإيطالي عندما يغيب الملك، على أن لا يكون هؤلاء الأوصياء من الدم الملكي بل شخصيات بارزة^(٧) إذ ادعى تولياتي بأن منصب الوصي على العرش لا يتفق مع الالتزام بعدم إعادة فتح المسألة المؤسسية ، فإن التزام

حكومة بنوموي الأولي قد جاءت بعد خمسة أيام من نقل الملك فيكتور صلاحياتة إلى ابنه اومبرت، وبذلك ان التعهد بعدم إعادة فتح هذه القضية سيؤدي إلى استمرار الحل المتمثل في المسألة الملكية^(٨).

أما فيما يتعلق ببونومي وجد ان المرسوم القانوني المرقم ب(١٥١) لا يحول دون اتخاذ قرار بإجراء الاستفتاء ، وكان يساندة في هذا الرأي قادة الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي المسيحي على الرغم من ذلك لم يتخذ الحزبيين موقفا علنياً بذلك ، إلا أن الأحزاب اليسارية المتطرفة رغبت بأن يصدر القرار بإنشاء جمعية تأسيسية تعمل على تقديم الدعم لأي حزب يفضل النظام الجمهوري على الملكي ، أما في حال إجراء استفتاء ، فإن هذه الأحزاب كانت ستجد صعوبة في التغلب على ولائها التقليدي للنظام الملكي لذلك كانت متخوفة من أغلبية الناخبين المؤيدين للنظام الملكي ، وبذلك أن هذه الأحزاب ترددت في الشروع بالاقتراع المباشر ضد الملكية خشيت من ميل بعض العناصر الموالية للجيش من التأثير على الناخبين ، أما في حال ترك الخيار للجمعية التأسيسية فإن هذه العناصر ستخضع إلى الضغوط السياسية من الصعب مقاومتها من اليسار المتطرف^(٩)، لذلك قدم بنوموي إلى دول الحلفاء في التاسع من إبريل ١٩٤٦ تعهداً بأن الحكومة الإيطالية لن تعيد فتح المسألة المؤسسية وتغيير النظام المؤسسي للدولة من دون الحصول على موافقة مسبقة من حكومات الحلفاء حتى يحين الوقت الذي يكون فيه الشعب الإيطالي فرصة لتحديد شكل حكومته بنفسه^(١٠).

وفي ١١ من ابريل ١٩٤٥ طلب دي جاسبري من السفير الأمريكي في روما كليرك (Clerc) معرفه وجهة نظر السفير الشخصية في موقف حكومات دول الحلفاء في حال طلبت الحكومة الإيطالية الإذن لإعادة فتح المسألة المؤسسية قبل أن يحظى الشعب الإيطالي بأية فرصة لتحديد شكل حكومته، فأخبره بأن رأيه يتمثل باعتقاده أن الحكومة

البريطانية ستعارض أي تعديل على النظام المؤسسي القائم في إيطاليا، في حين أن الاتحاد السوفيتي كان إيجابياً للغاية ، والدليل على ذلك أن تولياتي لم يكن ليضغط بخصوص الموافقة على ذلك الا بعد موافقة موسكو، أما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية فإنه غير قادرة على تحديد موقفها ^(١١) .

يتضح مما تقدم أن الإدارة الأمريكية لم تتمكن من اخذ أي قرار بشأن هذه المسألة إلا بعد اقناع بريطانيا على الرغم من تأييد الاتحاد السوفيتي، فأذا قامت دول الحلفاء ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل من خلال اللجنة العليا للحلفاء بتعديل القانون الصادر منذ ٢٥ من يونيو ١٩٤٤ بالمسألة المؤسسية يتم عن طريق الاستفتاء فإن هذا العمل قد يعجل بحدوث أزمة حكومية خطيرة داخل إيطاليا، أما اذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء إستفتاء فهذا يعتبر تدخل في سياسة إيطاليا الداخلية، وهذا عكس ما أعلنته بتكليف الحكومة الإيطالية بالمسؤولية الرئيسة للسيطرة على شؤونها الداخلية الخاصة على ألا يتعارض مع شروط الهدنة وسلطة الحلفاء ، وأن دورها سيقصر على ضمان انتخابات حرة ونزيهة ، وبذلك تتجنب إيطاليا حدوث أزمة سياسية قد تتطور في داخل الحكومة الإيطالية نفسها أو بين الحكومة وبعض الأحزاب المناهضة للفاشية إلى حرب أهلية^(١٢) .

وبسبب وجهة نظر دول الحلفاء واختلاف وجهات النظر اضطرت الحكومة الإيطالية التي ترأسها دي جاسيري ابلاغ لجنة الحلفاء في ١٠ من ديسمبر ١٩٤٥ بأن الحكومة الملكية تتعهد بعدم فتح النقاش في المسألة المؤسسية لحين استقرار أوضاع البلاد وتكون حصلت على التحرير نهائياً، وكان السبب وراء تلك الخطوة من دي جاسيري هي محاولة كسب أكبر وقت من أجل تحقيق نوع من الاستقرار السياسي الداخلي في إيطاليا واستمرار النظام الملكي لأطول مدة ، لا سيما أنه كان جديد العهد في منصب رئيس

الحكومة، إلا أن كل تلك المحاولات من دي جاسبير كانت محاولات لإمتصاص غضب دول الحلفاء وترتب عليها تأخر سير العملية الانتخابية في إيطاليا^(١٣)، لم ينتهي الامر عند هذا الحد بل امتدت الخلافات على المسألة الإيطالية التي نوقشت في اخر مؤتمر دولي (بوتسدام) الذي جمع دول الحلفاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

واستخلاصاً لما سبق يتضح أن تغير النظام المؤسسي للدولة يمثل النشاط السياسي داخل إيطاليا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتمثل فرصة لتعديل هيكل المجتمع الإيطالي بشكل كبير وتحقيق استبدال الطبقة السياسية القديمة بطبقة جديدة، وانطلاقاً من ذلك وضح الخلاف بين الأحزاب السياسية على المسألة المؤسسية في الدولة حيث؛ عارض الليبراليون والملكيون أهداف الشيوعيين والاشتراكيين حيث؛ رأى المجموعه الأولى أن بناء الدولة يجب أن يعتمد على الهياكل التقليدية باستخدام نفس القوى الاجتماعية قبل النظام الفاشي ، وفي نفس الصدد تري المجموعه الثانية ترى تجديد المجتمع الإيطالي ، لكن هذا التجديد لم يكن بالنسبة لهم مشكلة استبدال طبقي ،على الرغم من أن بناء المجتمع الإيطالي مشروط بالتجديد العميق لمحتويات الديمقراطية لذلك كان هدف جميع الأحزاب اليسارية واليمينية، هو تجديد المجتمع الإيطالي ومؤسساته عقب التحرير^(١٤) .

وفي مارس ١٩٤٦ قررت حكومة دي جاسبير إصدار مرسوم تشريعي رقم (٩٨) لتجريد الجمعية التأسيسية من سلطة اتخاذ قرار بشأن الشكل المؤسسي وبدلاً من ذلك تسليم هذه المهمة مباشرةً إلى الشعب من خلال إجراء استفتاء يتم في نفس توقيت انتخابات نواب الهيئة التأسيسية ، وينص هذا المرسوم أيضاً على أنه في حالة الاختيار الجمهوري من قبل الشعب يتعين على الجمعية انتخاب رئيس الدولة مؤقت الذي تحدد مسؤولياته ، وبهذه الطريقة سيتم حل للمسألة المؤسسية، وبالتالي تتمكن الدولة من صياغة دستور جديد يواكب تلك المرحلة الجديد^(١٥) .

ومن الجدير بالذكر أن دي جاسبري فرض الاستفتاء لإخفاء الانقسام بين النخبين الذين لديهم ميول ملكية إلى حد كبير والكوار الحزبية الذين كانوا في الأساس لصالح الجمهورية، ولم يكن من الممكن إخفاء مثل هذا الانقسام في الجمعية التأسيسية وكان ذلك سيتسبب في الحاق ضرر كبير للبلاد ^(١٦) .

وجاء قرار دي جاسبري هذا بعد أن شعر أن الحزبين الرئيسيين في اليسار على استعداد لدعم حتى في النقاط الجوهرية ، واجبرهما على التهديد بأزمة وزارية إذا لم تقبل الحكومة وجهة نظره، وبالفعل تمكن دي جاسبري من تحديد موعد الانتخابات السياسية مرة أخرى بموجب المرسوم الصادر في مارس ١٩٤٦، على أن يكون يوم ٢ يونيو ١٩٤٦ من نفس العام موعد الانتخابات وإجراء الاستفتاء في البلاد ^(١٧) .

ولذلك دعم قادة اليسار على أمل إجراء حملة انتخابية خالية من مخاوف بشأن المزيد من الازمات السياسية ، وقادرة على ضمان النصر الذي اعتقدوا في ذلك الوقت انه مؤكد ، ويبدو أن إختيار الاستفتاء كان مرتبطا بتقليد توحيد إيطاليا ، أي أن السكان هم من لهم الحق في التصويت ، وبالتالي التصديق على تصويتهم هو الحل للمشكلة الإيطالية ، وخاصةً بعد أن ظهرت التجربة الفاشية وخسارة الحرب أثبتت عدم مصداقية هذا النظام (الفاشي) ، وكان تأييد الرأي في ذلك لكثير من المجموعات السياسية الكبرى المحبة للإرادة الشعبية ، على انه يجب التوجه مرة أخرى للمواطنين للتعبير عن إرادتهم ، بشأن الحفاظ على الشكل الملكي القديم أو على إدخال الشكل الجمهوري القديم ^(١٨) .

ونتيجة لذلك كان هذا الإختيار أيضا السبب وراء تنازل الملك فيكتور إيمانويل الثالث عن العرش في محاولة أخيرة لإنقاذ النظام الملكي لصالح ابنه أمبرتو ، الذي أصبح بالفعل في السطلة منذ يونيو ١٩٤٦ وإدراكا لحساسية الإيطاليين وانفعالاتهم ، كان الملك

فيكتور يأمل بهذا الإجراء حسهم على التصويت مرة أخرى للنظام الملكي ، حتى لو كان التنازل عن العرش قد ظهر في كحقيقه ذات أهمية قليلة بسبب نقل السلطات السيادية من الملك للامير امبرتو ، مما اثار غضب الأحزاب الجمهورية ، إلا أن التشكيلات الجمهورية اعتقدت أن الاسرة الحاكمة انتهكت معاها الهدنة المؤسسية التي تم تدشينها في ساليرنو ، في محاولة للتخلي عن العرش^(١٩) .

وترتب على هذا وجود جدل بين الأحزاب السياسية، وكذلك أحزاب الائتلاف الحكومي نفسه، الذي صاحبه تعبئة قوية لليسار وتداعيات على مجلس الوزراء نفسه وفي يوم العاشر من مايو ١٩٤٦ وبعد اجتماع طويل للحكومة ونقاش مستفيض، كان عليها ان تدرك أن تنازل الملك عن العرش، لا يخضع للتصديق أو فرض عقوبات من قبل القوى السياسية، لم يقتصر وفقا لشروط الهدنة ، وبهذا تم تسليط الضوء على عدم وجود إجماع شعبي على بقاء النظام الملكي وسلالة سافوي في الحكم ، وبناءً على ذلك كلفت الأحزاب الإيطالية دي جاسبري بإجراء استفتاء، بعد أن تمكن من إقناع الملك فيكتور من التنازل عن العرش لابنه إمبرتو وأصبح ملكاً لإيطاليا لفته وجيزة^(٢٠) .

وكانت المهمة الأكبر لحكومة دي جاسبري هي إجراء استفتاء لتحديد نظام الحكم في إيطاليا جمهوري أم ملكي، ورفض دي جاسبري أن يحدد شكل النظام من قبل الجمعية التأسيسية ، وطالب بان لا تحصل الجمعية التأسيسية على سلطات تشريعية، وتقتصر مهمتها على إعداد الدستور، وكان هدفه من إجراء الاستفتاء التخلص من الإنقسامات داخل الشعب الإيطالي بين مؤيدي الملكية والجمهورية^(٢١) .

وجاء قرار دي جاسبري بإجراء إستفتاء في ٢ يونيو ١٩٤٦ بإجراء إنتخابات مزدوجة فاختار شكل النظام الملكي او الجمهوري، ثم انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية

وصوتت النساء لأول مرة في تاريخ إيطاليا ومع تحديد موعد الانتخابات ومع فتح صناديق الاقتراع تم منح كل ناخب ورقتي اقتراع : واحدة لانتخابات الجمعية التأسيسية والثانية للاستفتاء بين الملكية والجمهورية^(٢٢) .

أجتمعت الجمعية التأسيسية لأول مرة في مونتيسيتوريو (Montecitorio) في ٢٥ يونيو ١٩٤٦ وخلال الجلسة تم انتخاب جوزيبي ساراجات (Giuseppe Saragat) رئيساً للجمعية التأسيسية (استقال لاحقاً وحل محله أومبرتو تيرانتشيني Umberto Terraccini في ٨ فبراير ١٩٤٧ ، وفي ٢٨ يونيو، تنتخب الجمعية إنريكو دي نيكولا (Enrico De Nicola) "رئيساً مؤقتاً للدولة"، حتى يتم تعيين أول رئيس للدولة وفقاً للدستور الجديد. كما يبيت المجلس التأسيسي في تعيين لجنة مختارة (لجنة الدستور) مؤلفة من ٧٥ عضواً يختارهم رئيس الجمهورية بناء على تسميات مختلف الكتل البرلمانية، والتي من المنوط بها مهمة إعداد مشروع الدستور. لعرضه على الجلسة العامة للجمعية^(٢٣) .

وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات ستظل تلك الفترة في تاريخ البلاد حيث؛ مر أكثر من عشرون عاماً دون إجراء انتخابات ولأول مره يتسع حق الانتخابات ليشمل النساء وتكمن الأهمية الأكبر في نتيجة الاستفتاء ولم يكن من السهل التكهن بنتائج استطلاعات الرأي الأولى ولكن من المؤكد إن التعاطف مع الملكية أو الجمهورية يتقاطع مع الولاءات الحزبية وعلى الرغم من تشكيل إئتلاف من الأحزاب الكبيرة ولكن هذا لا يعني ان هذه الأحزاب تحظى بأغلبية الشعب ، حيث؛ خلقت الدكتاتورية قسماً من المجتمع الإيطالي غير قادر على التعبير عن نفسه ويرجع السبب إلى اللامبالاة أو الخوف^(٢٤) .

وجاءت نتيجة الاستفتاء بتصويت (١٢) مليوناً إيطالياً بنسبة ٥٤,٣% لصالح إقامة النظام الجمهوري وتصويت (١٠) ملايين إيطالي بنسبة ٤٥,٧% لصالح النظام

الملكي ، وبذلك اعلنت الجمهورية الإيطالية ، وفيما يخص الجمعية التأسيسية حصل الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يتزعمة دي جاسبري على الأغلبية بحصوله على (٢٠٧) مقعداً من مقاعد الجمعية البالغة (٥٥٤) ، بينما حصل الاشتراكيون على (١١٥) مقعداً وحل الشيوعيون خلفهم ب (١٠٤) مقاعد وتوزعت المقاعد الباقية على الأحزاب الصغيرة^(٢٥) .

وفي ١١ من يونيو ١٩٤٦ اجتمع دي جاسبري مع الملك أمبرتو وطالبه بنقل السلطات لحكومة الجمهورية ، وهددة بالاستقالة إذا لم يستجاب لطلبه ، لأن عدم نقل السلطات يهدد الوحدة الإقليمية لإيطاليا ، وفي نفس الصدد أبلغ دي جاسبري وزرائه أن عدم نقل السلطات ممكن ان يؤدي إلى حرب أهلية ، وفي اليوم التالي اندلعت احتجاجات ضد نتائج الاستفتاء في مدينه نابولي ذات الأغلبية الملكية، قتل خلالها (١١) شخصاً، ونتيجة توتر الأوضاع أرسل الملك رسالة إلى دي جاسبري تعهد فيها باحترام رأي الشعب الإيطالي بتحديد شكل النظام المؤسسي، لكن بعد تقييم محكمة التميز العليا لنتائج الاستفتاء^(٢٦) .

ونتيجة لذلك ساهمت رسالته في تهدئة الأوضاع ، لكن دي جاسبري أكد أن نتائج الاستفتاء لا تحتاج لتقييم وهي تلقائياً تنقل السلطات إلى رئيس الجمهورية ، ورفض الملك ذلك ، وفي ١٣ يونيو ١٩٤٦ اقترح أعضاء مجلس الملك بطرد الحكومة ، وان يجري تحقيق في التصويت ، وإذا تبين بطلان الاستفتاء يتم اعادته في وقت لاحق ، على الرغم من ذلك رفض الملك الاقتراح كونه يؤدي إلى حرباً أهلية ، وقرر الرحيل عن إيطاليا في ١٣ من يونيو، حيث؛ غادر إلى البرتغال واتهم في خطابه الأخير حكومة دي جاسبري بالتعسف وإجباره على التنازل عن السلطة ، قبل إصدار قرار من المحكمة والتي اصدرته في ١٨ من يونيو ١٩٤٦ ، حيث؛ صوت ١٢ قاضياً لرفض الاستفتاء مقابل ٧ قضاة لقبول الاستفتاء^(٢٧) .

وعلى الرغم من ذلك لم يكن قرار المحكمة ذو أهمية بعد أن غادر امبرتو البلاد، إذ ناقشت حكومة دي جاسبري مع الأحزاب الإيطالية بعد مغادرته اختيار رئيس للجمهورية، وكان دي جاسبري حريص على طمأنة الشعب الإيطالي المؤيد للنظام الملكي ، وأراد الرئيس من المواليين للنظام الملكي سابقاً، وأن يكون من جنوب إيطاليا ووقع الاختيار على إنريكو دي نيكولا (Enrico De Nicole) الذي كان مستشاراً للتاج الملكي ويحظى بشعبية كبيرة في مدينة نابولي ، وساعد دي جاسبري على التخلص من أمبرتو وفي ٢٧ من يونيو ١٩٤٦ تم تنصيبه رئيساً مؤقتاً لإيطاليا ، على أن يتولى الرئاسة بشكل رسمي ١ من يناير ١٩٤٨^(٢٨) .

أما فيما يخص الجمعية التأسيسية كرست عملها على مدى ثمانية أشهر لإعداد دستور للبلاد ، يقوم على أساس ديمقراطي بانتخاب برلمان مكون من مجلس نواب ومجلس شيوخ يتم انتخابهم كل خمس سنوات بنظام نسبي التمثيل ، على أساس الدوائر الانتخابية المتعددة الأعضاء^(٢٩) ويتم إنتخاب مجلس الشيوخ على أساس إقليمي، من خلال نظام مختلط من التمثيل كل سبع سنوات ، وكان على البرلمان اختيار رئيس الجمهورية ، دون أن تكون له صلاحيات تنفيذية مما جعل الحكومات الإيطالية ائتلافية^(٣٠) .

وبمجرد الانتهاء من عمل اللجان المختلفة، في ٣١ يناير ١٩٤٧، قدمت لجنة التحرير المكونة من ١٨ عضواً مشروع الدستور إلى المجلس، مقسماً إلى أجزاء وعناوين وأقسام. في الفترة من ٤ مارس إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧، ناقش مجلس النواب المشروع وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ تمت الموافقة على النص النهائي.

ويعد الدستور الجمهوري - الذي يعتبر أبرز ثمار النضال ضد الفاشية - أصدره دي نيكولا في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ ودخل حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٤٨. وهو يمثل التقاء

بين التقاليد الفكرية الثلاثة الموجودة في الجمعية التأسيسية: الكاثوليكية الديمقراطية والديمقراطية الليبرالية والاشتراكية الماركسية. ويتكون الميثاق من مقدمة تدرج المبادئ الأساسية، وجزأين مخصصين على التوالي لحقوق وواجبات المواطنين وتنظيم الدولة (٣١) .

وفي ١٦ من يوليو ١٩٤٦ شكل دي جاسبري حكومة الثانية كرئيس لحزب الأغلبية النسبية حيث؛ تم استبعاد الليبراليين ، وحصل الشيوعيون والاشتراكيون على عدد أقل من الوزراء ، وكان عدد الجمهوريين ضئيلاً، شكل دي جاسبري إئتلافاً مع اليسار وكان راضياً بشكل خاص عن تحول ميزان القوى لصالحه ، وأعلن دي جاسبري في برنامجه المتمثل في نقطتين رئيسيتين وهما: مواصلة أعمال إعادة بناء الاقتصاد الإيطالي والدفاع عن النظام العام وهم مشكلتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً في تصور دي جاسبري ، حيث؛ أن ضمان النظام العام لا يعني فقط مكافحة واحتواء كل تلك الظواهر المؤسفة التي تعتبر إرثاً حتمياً لكل فترة ما بعد الحرب ، مثل الانحراف العام والسياسي، وسوق العمل والتخريب ، وبشكل عام العنف في جميع أنحاء العالم (٣٢) .

هوامش البحث:

(1) Antonio Tajani & Others, Alcide De Gasperi's Humanist and European Message, Speech delivered on the occasion of his election to the presidency of the Joint Assembly of the ECSC in Strasbourg, Strasbourg, 11 May 1954, pp. 6-14

(2) M.D.A. E, serie dieci, vol.III, Secondo, (1943-1948), telegramma dell'ambasciatore degli Stati Uniti a Roma, Kirk. Al Presidente del Consiglio e Ministro degli Esteri De Gasperi. Roma, 24 gennaio 1946.pp 160-163.

(3) الجمعية التأسيسية : في ٢ يونيو ١٩٤٦، تم استدعاء الإيطاليين إلى صناديق الاقتراع، ليس فقط لإجراء استفتاء مؤسسي بين الجمهورية والملكية والذي كان بمثابة نهاية للملكية، ولكن أيضًا لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية الذين سيتم تكليفهم بهذه المهمة. وضع الميثاق الدستوري الجديد (على النحو المنصوص عليه في المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٤٤، رقم ١٥١). والنظام الانتخابي المختار للاستشارة الانتخابية هو النظام النسبي، حيث يتم التصويت "المباشر والحر والسري" لقوائم المرشحين المتنافسين، في ٣٢ دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، لانتخاب ٥٥٦ نائباً (نص القانون الانتخابي على انتخاب ٥٧٣ نائباً) للمزيد أنظر

Cfr. A. Barbera – A. Morrone, La Repubblica dei referendum, Bologna, il Mulino, 2003, pp. 11-23

(4) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The Secretary of State to the Ambassador in Italy (Kirk), Washington, January 20, 1945, P. 964.

(5) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The Secretary of State to the Ambassador in Italy (Kirk), Washington, May 1, 1945, PP.967-968.

(6) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The Secretary of State to the Ambassador in Italy (Kirk), Washington, January 20, 1945, P. 963

(7) Benedetto Croce, The Essence of Asthetic, Translated by Douglas Ainsle, William Heinemann, London, 1953. P 177.

(8) F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The Secretary of State to the Ambassador in Italy (Kirk), Washington, May 1, 1945, PP.970-971.

- ⁽⁹⁾ F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The Ambassador in Italy (Kirk) to the Secretary of State, Washington, April 12, 1945, P.966.
- ⁽¹⁰⁾ F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The The British Embassy to the Department of State, Washington, May 15, 1945, P.971.
- ⁽¹¹⁾ F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The British Ambassador in Italy (Kirk) to the Secretary of State, Washington, April 11, 1945, P.965.
- ⁽¹²⁾ F.R.U.S, Diplomatic Papers, 1945, Europe, The Secretary of State to the Ambassador in Italy (Kirk), Washington, May 1, 1945, P.969.; M.D.A. E, serie dieci, vol. II, (12) dicembre 1944 - 9 dicembre 1945), Roma, L'Ambasciatore degli Stati Uniti a Roma, Kirk, al Ministro degli Esteri De Gasperi R., Roma, 15 settembre 1945, pp 726- 728
- ⁽¹³⁾ Frederic Joseph Brown, United States Chemical Warfare Policy, 1919-1945: A Study of Restraints, Imprimerie Offset Blanc, Carouge- Geneve, 1967, P.197
- ⁽¹⁴⁾ Ginsburg, P. A History of Italy from the Post-War Period to Today, Einaudi, Turin, 1989.p92
- ⁽¹⁵⁾ Enrico De Nicola, e la transizione istituzionale tra Monarchia e Repubblica (1944-1946)pp. 279-280
- ⁽¹⁶⁾ <https://www.britannica.com/place/Italy/Politics-in-the-1970s-and-80s>
- ⁽¹⁷⁾ https://web.archive.org/web/20210710221845id_/https://journals.openedition.org/laboratoireitalien/667
- ⁽¹⁸⁾ F. Lucifero, L'ultimo re. I diari del ministro della Real Casa, 1944-1946, Milano, Mondadori, 2002.p522
- ⁽¹⁹⁾ F. Lucifero, L'ultimo re. I diari del ministro della Real Casa, 1944-1946, Milano, Mondadori, 2002.p522.
- ⁽²⁰⁾ John Foot, The Archipelago Italy since 1945, New york, 2018, p.45
- ⁽²¹⁾ Paul Ginsborg, A history of contemporary Italy society and politics (1943-

- 1988).London,1990,p.72.
- (22) M.D.A. E, serie dieci, vol. II, (12 dicembre 1944 – 9 dicembre 1945), Roma, vicepresidente del comitato consultivo, Stone, al presidente del Consiglio, Barry ,Roma, 8 luglio 1945.p 430-431.
- (23) Dogliani J e M. R. Waldolf, a cura di, I Comuni al Voto. Elezioni amministrative, 1946, p243.
- (24) Farneti, Il sistema dei partiti in Italia: 1946-1979, Bologna, Il Mulino, ed. 1993, p. 22; Otago Daily Times, 26171, 6 June , p6
- (25) Jonathan Dunnage,Twentieth century Italy (Asocial History),Hong kong,2002,p122-124; A. Barbera – A. Morrone, La Repubblica dei referendum, Bologna, il Mulino, 2003, pp. 11-23
- (26) Farnetti, Il sistema dei partiti in Italia. 1946-1979, Bologna, Il Mulino, ed. 1993, p. 22. ;Waikato Independent, Volume XLV, No. 1286, June 19, 4, 1946, p4.
- (27) Jonathan Dunnage,Op.Cit,p.139; Wanganwe Chroneculle, vol.90, No.134, 12 June 5,1946, p.3.; Grey River Argos, June 3, 194, p5.
- (28) Vespers, No. 25810, June 5, 1946, page 4; Jonathan Dunnage,Op.Cit,p.143
- (29) John Foot,The Archipelago Italy since 1945,New york,2018,p60
- (30) Patrick Mccarthy, Italy since 1945,New york,2000,p111.
- (31) Fausto Pagliari, Ugo Guido Mondolfo, Anna Kolyshev: Vita e lavoro, critica sociale, Trentaseiesimo anno - n. 1-2, Milano, 1-31 gennaio 1926, p. 253;
- (32) Mammarella, G. l'Italia contemporanea 1943-2007, Società editrice il Mulino, Bologna, 2008.pp.120-121